و اقع تطبيق نظام الصيرفة الإسلامية في الجز ائر في ظل جائحة كوفيد19

Application Islamic banking system in Algeria in During the Covid 19 Pandomic

ط.د. ملاك سلوى[1]*، ط.د. زايد رابح [1]

جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج(الجز ائر)، Saloua.melak@univ-bba.dz

جامعة محمد بوضياف المسيلة (الجز ائر)، rabeh.zaid@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام:2020/08/20 تاريخ القبول:2020/12/29

الملخص:

تستعرض الدراسة قرار بنك الجزائر بالتوجه نحو الصيرفة الإسلامية من خلال نظام 20-02 الصادر بتاريخ 15 مارس2020 في ظل تداعيات جائحة فيروس كوفيد19 من خلال عرض مختلف الصيغ الإسلامية الواردة في النظام وتحديد مساهمة كل صيغة و توضيح مجالات تطبيقها في ظل ظروف جائحة كورونا التي تسببت في انهيار أسعار النفط و شح الموارد المالية مما حتم على الحكومة الجزائرية ضرورة البحث عن بدائل خارج قطاع المحروقات من خلال الاستفادة من منتجات الصناعة المالية الاسلامية بهدف تحفيز الأفراد على استثمار أموالهم وفق مبادئ الشريعة الإسلامية مما يسهم بشكل كبير في تشجيع الادخار و تخفيض الكتلة النقدية المتواجدة خارج النظام المصرفي وتوفير الموارد المالية لمواجهة الظروف الاقتصادية الراهنة .

الكلمات المفتاحية: كوفيد 19، التمويل الإسلامي، نظام الصيرفة الإسلامية، صيغ الصيرفة الإسلامية.

Abstract:

The study reviews the Bank of Algeria's decision to go to Islamic banking through the 20-02 system issued on March 15, 2020 in light of the repercussions of the Covid 19 virus pandemic by presenting the various Islamic formulas in the system and determining the contribution of each formula and clarifying areas of its application in light of the conditions of the Corona pandemic that caused the collapse Oil prices and lack of financial resources, which necessitated

* ط.د. ملاك سلوى، المؤلفة المرسلة

the Algerian government to search for alternatives by benefiting. Adopting a system of Islamic banking that aims to motivate individuals to invest their money in accordance with the principles of Islamic Sharia, which contributes greatly to encouraging savings and thus reducing the money supply. Available outside the banking system and the provision of financial resources to meet the current economic conditions

Key words: Covid 19, Islamic Finance, Islamic Banking System, Banking

مقدمة:

لا شك أن توجه الجزائر لتبني المصرفية الإسلامية من خلال تطبيق مواد النظام 20-02 سيكون له أهمية بالغة خاصة بعد ظهور الأزمة الصحية كورونا التي أصبحت تهدد اقتصاديات العالم بأكمله، والجزائر باعتبارها من الدول التي تعتمد على صادرات النفط بنسبة كبيرة 98% استوجب عليها البحث عن مصادر أخرى، والاقتصاد الإسلامي بأنظمته وسياساته وآلياته يمنحها الكثير من البدائل التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية التي تكرس للعدالة الاجتماعية والتكافل الاجتماعي في حالات الأزمات والكوارث

إشكالية البحث:

تتمحور الإشكالية الرئيسية للبحث حول التساؤل الرئيسي التالي: كيف يمكن لنظام الصيرفة الإسلامية في الجزائر بشكل خاص من التخفيف من آثار جائحة كورونا (كوفيد19)؟ وهل المنتجات المالية الواردة في نظام 20-02 ستساهم في تقديم حلول للأزمة الاقتصادية؟ وماهي مجالات تطبيقها؟ وما هو الدور الذي تلعبه في تمويل التنمية الاقتصادية في ظل جائحة كورونا؟

الفرضية الرئيسية: تساهم صيغ التمويل الإسلامية في خلق اقتصاد حقيقي مما يجعلها بديلا أمثل لحل مختلف الأزمات

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

- توضيح تداعيات جائحة كورونا على الصعيد العالمي.

-توضيح دور الاقتصاد الإسلامي في إدارة الأزمات في ظل جائحة كورونا.

-دراسة مجالات تطبيق كل صيغة من الصيغ الواردة في النظام 20-02

-تحديد مساهمة الصيغ الإسلامية في دعم مختلف القطاعات.

-تحديد البدائل التي تقدمها كل صيغة في ظل جائحة كورونا وأزمة انهيار أسعار النفط.

منهج الدراسة: سنعتمد في دراستنا على المنهج الوصفي والتحليلي نظرا لحداثة الموضوع وعدم توفر بيانات واضحة لإجراء الدراسة كما أن الدراسة تغطي فترة قصيرة من بداية الجائحة جانفي 2020 لحد كتابة هاته الأسطر.

هيكل الدراسة: تتكون هذه الدراسة من محورين رئيسين، مقدمة وخاتمة حيث تناول المحور الأول تداعيات جائحة كورونا على الصعيد العالمي، أما المحور الثاني تناول التمويل الاسلامي ودوره في إدارة الأزمة

1: تداعيات جائحة كورونا على الصعيد العالمي

1-1 : بداية الأزمة الصحية فيروس كورونا (كوفيد 19)

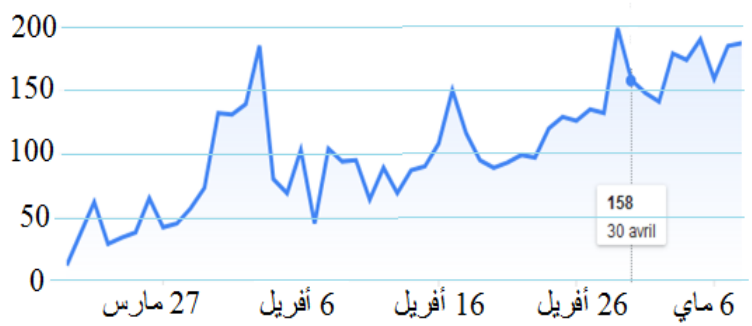
ظهر الفيروس المستجد كورونا (كوفيد19) لأول مرة في مدينة ووهان وسط الصين، في شهر ديسمبر 2019، ثم انتشر إلى المقاطعات الصينية الأخرى في أوائل و منتصف شهر يناير 2020 بسبب احتفالات أعياد السنة الجديدة، وواصل زحفه نحو البلدان الأخرى بسبب السفر الدولي كالتالي: تايلاند (13 يناير)، اليابان (15 يناير)، كوريا الجنوبية (20 يناير)، تايوان و الولايات المتحدة الأمريكية (21 يناير)، هونكونغ و ماكاو (22 يناير) ،سنغافورة (23 يناير) ، فرنسا و نيبال و فيتنام (24 يناير)،

واعتبارا من 29 يناير اكتشفت أكثر من 75775 حالة مؤكدة في جميع أنحاء العالم، معظمها في الصين، وحدثت 2130 حالة وفاة بسبب الفيروس التاجي في بداية الانتشار، 11 حالة فقط كانت خارج الصين، تشير النماذج التقديرية الى أن الرقم

الحقيقي قدر آنذاك ما بين 25000 إلى 35000 حالة، ثم اتشر بشكل مرعب حول العالم، فمنظمة الصحة العالمية والحكومات تدير مجهودات منذ 23 يناير لتوعية السكان ووضع التدابير لمنع انتشار الفيروس .**Source spécifiée non valide**

وفي الجزائر ظهرت أولى الحالات بتاريخ 25 فيفري 2020 عن طريق رعية إيطالية، ثم سرعان ما انتشر الفيروس عن طريق المسافرين القادمين من أوربا أين كانت معدلات المرض تشهد ارتفاع متسارع، الأمر الذي أدى إلى انتشار المرض ليشمل كل المناطق، وفي إحصائيات 31جويلية 2020 ارتفع العدد الاجمالي للمصابين إلى 30374 حالة، ووصل عدد الوفيات إلى 1210، في الوقت الذي وصلت فيه حالات الشفاء إلى 20537 ويظهر ذلك من بوضوح من خلال الجدولين التالين:

الشكل رقم (1) : ارتفاع معدلات الإصابة بكوفيد 19 في الجز ائر خلال أشهر مارس ، أفريل ، ماي2020



الشكل رقم (2): التغيير اليومي لحالات كوفيد بالجزائر – التحديث اليومي



2-1 : بوادر الأزمة الاقتصادية في ظل جائحة كورونا

1-2-1 على المستوى الدولي :

حسب تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في يناير 2020 كان الاقتصاد العالمي في حالة تعاف ، حيث كان متوقعا أن يرتفع معدل النمو العالمي من 2.9 % في عام 2019 إلى ما يعادل 3.3 % بحلول عام 2021 Source spécifiée non valide. غير أن انتشار فيروس كورونا عبر معظم بلدان العالم قلب كل الموازين وأصبح يهدد بحدوث كساد عالمي خاصة إذا علمنا أن الدول المتأثرة بالوباء منها مجموعة السبع و الصين تساهم بأكثر من 60 %من إجمالي الناتج العالمي و 65 %من الناتج الصناعي و 41 %من إجمالي الصادرات المصنعة .

2-2-1 على المستوى المحلي:

عند تقييم تأثير أسعار النفط على الاقتصاد العالمي، يميز الاقتصاديون عادة بين الصدمات النفطية التي يحركها العرض وتلك التي يحركها الطلب. وترتبط الصدمات المدفوعة بالطلب بتطور الطلب العالمي، لكن هناك العديد من الأسباب التي قد تجعلها

لا تعطي هذه الدفعة حيث يعود أغلبها إلى أن آثار انهيار أسعار النفط على الانتشار المالي تسببت في تعثر أسواق الأسهم والسندات والسلع الأولية غير النفطية.

واستنادا إلى سيناريو افتراضي تنخفض فيه أسعار النفط بنسبة 48% عن مستواها في 2019، فإن الجزائر الذي يمثل النفط 98 %من صافي صادراتها ستشهد انخفاضا في اجمالي الناتج المحلي يقدر بـ: 10٪ ومن جهة أخرى سيؤثر انخفاض أسعار النفط على المستوردين والمصدرين على السواء من خلال انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر والتحويلات المالية من العاملين بالخارج والسياحة والمنح المقدمة من البلدان المصدرة، مثل دول مجلس التعاون الخليجي.**Source spécifiée non valide**، مازال لديها فائض وينبغي أن تستخدمه. وبلدان أخرى مصدرة للنفط، مثل الجزائر وإيران، تستنفد احتياطاتها المالية وستضطر إلى الاعتماد على أسعار الصرف المرنة لإدارة الوضع الحالي وإجراء إصلاحات مطلوبة بشدة في تنمية القطاع الخاص والتحول الاقتصادي الأوسع.

3-2-1: اجراءات وتدابير إدارة الأزمة على الصعيد العالمي

تظافرت جهود صندوق النقد الدولي بالاشتراك مع البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية و بنك التنمية الآسيوي من أجل تقديم مجموعة من الإجراءات لاحتواء نذكر Source spécifiée non valide. :

-تبني سياسة التمويل الطارئ: يقدم صندوق النقد الدولي" التسهيل الائتماني السريع RCB " و" أداة التمويل السريع RFI "و ذلك من أجل تقديم المساعدات للدول الأعضاء من أجل معالجة حالات الطوارئ مثل فيروس كورونا

-تعزيز الموارد المتاحة من برامج الإقراض المقدمة.

-تقديم المنح للتخفيف من أعباء الديون للدول الأشد فقرا وذلك لاحتواء الجائحة

- ترتيب التمويل الجديد: وذلك من خلال ترتيب جديد للتمويل في إطار تسهيلاته القائمة مثل اتفاق الاستعداد الائتماني

2: التمويل الاسلامي ودوره في إدارة الأزمة

يعتبر النظام الاقتصادي الإسلامي نظام أصيلا بخصائصه ومبادئه بما يتيح من مزايا التكافل الاجتماعي، والنهوض بالفرد والمجتمع من خلال مساعيه في تحقيق التنمية المستدامة ومن جهة أخرى تحقيق مقاصد الشريعة التي تجعل من حفظ النفس والمال من أهم الكليات الخمس .

2-1: مفهوم التمويل الإسلامي

من بين التعاريف التي قدمها الباحثون والمختصون للتمويل الإسلامي نذكر:

-عرف بأنه " تقديم ثروة عينية أو نقدية بقصد الاسترباح من مالكها إلى شخص آخر يريدها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية " **Source spécifiée non valide.**

- كما عرف بأنه: " يشمل إطارا شاملا من الأنماط والنماذج والصيغ المختلفة التي تغطي كافة الجوانب الحياتية، وهو أساسيا لتنظيم العلاقات المالية، وذلك وفق أسس وضوابط ومحددات واضحة " **Source spécifiée non valide.**

ويلخص الجدولين التاليين حجم الصيرفة الإسلامية وفق تطورها ومؤشرات الصيرفة الإسلامية عالميا

الجدول رقم (1) : تطور أصول التمويل الإسلامي والصيرفة الإسلامية في العالم

السنة	الأصول الكلية (التمويل والصيرفة الإسلامية)	أصول البنوك والصيرفة الاسلامية
2003	200 مليار دولار	----
2008	639 مليار دولار	----

2009	822 مليار دولار	----
2010	895 مليار دولار	----
2011	1.087 ترليون دولار	----
2012	1.350 ترليون دولار	----
2013	1.659 ترليون دولار	1.214 ترليون دولار
2014	1.864 ترليون دولار	1.346 ترليون دولار
2015	2.004 ترليون دولار	1.447 ترليون دولار
2020 حسب اخر التوقعات	**3.247 ترليون دولار**	**2.61 ترليون دولار**

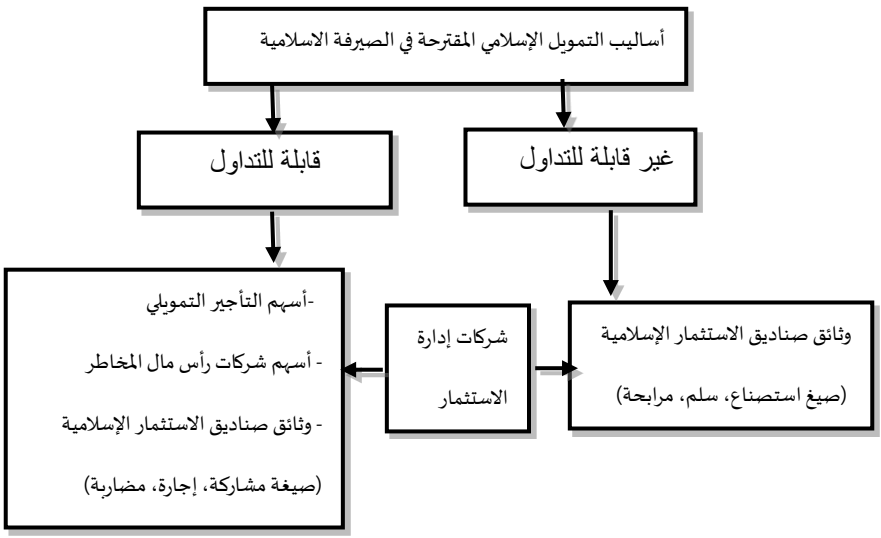
الجدول (2) : تطوروتوقعات مؤشرات الصيرفة الإسلامية بين (2017-202

السنة	الأصول الكلية للصيرفة الإسلامية	صناديق الاستثمار الإسلامية	الصكوك الإسلامية المصدرة	لصكوك الإسلامية القائمة
2015	2.004 ترليون دولار	61 مليار دولار	65 مليار دولار	309.80 مليار دولار
2016	2.218 ترليون دولار	65 مليار دولار	99 مليار دولار	326.80 مليار دور
2017	2.424 ترليون دور	71 مليار دولار	108 مليار دولار	396 مليار دولار
2018	2.630 ترليون دولار	76 مليار دولار	117 مليار دولار	439 مليار دولار
2019	2.836 ترليون دولار	81 مليار دولار	125 مليار دولار	482 ملياردولار
2020 توقعات	**3.043 ترليون دور**	**86 مليار دولار**	**134 مليار دور**	**525 مليار دولار**

2-2 : صيغ التمويل الإسلامية

يزخر التمويل الإسلامي بمجموعة من المعاملات المالية التي تقوم على مبدأ المشاركة (الغنم بالغرم) والضمان بالخراج و انعدام الفوائد الربوية فيها مما يجعلها تساهم في بناء اقتصاد حقيقي إضافة إلى أنها تتناسب مع مختلف الأنشطة الاقتصادية

الشكل رقم (1) : صيغ التمويل في البنوك الاسلامية



1-2-2 صيغ التمويل الإسلامية القائمة على الملكية :

-**المضاربة**: وتعرف بأنها " اتفاق بين طرفين، يقدم أحدهما المال والآخر الجهد في استثماره بالأنشطة المباحة شرعا، فيسمى الأول رب المال والثاني رب العمل أو المضارب، حيث يوزع الربح بينهما حسب العقد، أما الخسارة فيتحملها رب المال وحده " **Source spécifiée non valide.**

-**المشاركة**: وتعرف بأنها " اتفاق بين طرفين أو أكثر للقيام بنشاط استثماري على أن يكون راس المال والربح مشتركا بينهم " **Source spécifiée non valide.**

وما يميزها عن المضاربة مساهمة طرفين أو أكثر في رأس مال المشاركة وقد يتشاركون في العمل ويوزع الربح بينهم حسب الاتفاق.

-**عقد المزارعة:** وهو " عقد بين اثنين أحدهما مالك الأرض أو صاحب الحق فيها وثانيهما هو عامل الزراعة، على أن يدفع الأول أرضه للثاني ليزرعها بحصة شائعة معلومة من نمائها وهو الزرع سواء كانت آلات الزراعة وتكاليفها أو مدخلاتها كالبذر والسماد والمبيدات الحشرية من مالك الأرض أومن العامل " .Source spécifiée non valide

-**عقد المساقاة:** ويقصد به " دفع شجر إلى عامل يسقيها نظير جزء من ثمره، أو تقديم الشجر الى من يصلحه مقابل جزء من ثمره " .**Source spécifiée non valide**

-**عقد المغارسة:** تعرف بأنها "دفع الأرض الصالحة للزراعة لشخص لكي يغرس فيها شجرا على أن يتم اقتسام الشجر و الأرض بين الطرفين حسب الاتفاق " .

تجمع هاته الصيغة بين مالك الأرض وطرف آخر يتولى زراعة الأرض بنوع معين من الأشجار على يتم الاشتراك في الأرض والمحصول حسب الاتفاق.

2-2-2صيغ التمويل الإسلامية القائمة على المديونية :

-المرابحة: وتعرف بأنها " شراء الممول لسلعة ما لحساب عميل قد طلبها منه بعد تحديد أوصافها مقابل ربح معين، وتسمى أيضا البيع للآمر بالشراء، وهي البيع بالثمن بزيادة أو بيع برأس المال وربح معلوم " .**Source spécifiée non valide**

-الإجارة: تعرف بأنها " عقد على منفعة مقصودة قابلة للبذل لمدة معلومة بعَوَضٍ معلوم، وفي إطار صيغة تمويلية تسمح بالتيسير على الراغب في اقتناء أصل رأسمالي، ولا يملك مجمل الثمن فوراً " .**Source spécifiée non valide**

-عقد الاستصناع: " عقد يشتري به في الحال شيء مما يصنع صنعا يلتزم البائع بتقديمه مصنوعا بمواد من عنده بأوصاف مخصوصة وبثمن محدد، فالصانع فيه صانع وتاجر في نفس الوقت " .**Source spécifiée non valide**

-عقد السلم: هو "بيع موصوف في الذمة محصور بالصفة بعين حاضرة أو ما هو في حكمها الى اجل معلوم مؤجل بثمن مقبوض في المجلس .**Source spécifiée non valide**

2-3: مساهمة أساليب التمويل الإسلامي في إدارة الأزمات

لا شك أن الاقتصاد الإسلامي وما يضمه من أنظمة وأساليب وسياسات يقدم حلولا أصيلة مستمدة من الشريعة الإسلامية نذكر منها:

1-2-3 القروض الحسنة: يعتبر القرض الحسن تمويلا تبرعيا، لا زيادة فيه ولا منفعة للمقرض سوى البر والإحسان ويلعب دورا كبيرا في التخفيف من آثار الأزمات وحدتها وتحقيق الاستقرار المالي.

2-2-3 الصكوك الإسلامية: تعرف وفقا للمجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI " وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات، أو في ملكية موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء وتساهم هذه الأداة التمويلية في(AAOIFI 2010)استخدامها فيما أصدرت من أجله

تمويل التنمية الاقتصادية من خلال ما تتيحه من حشد للموارد المالية ومعالجة مشاكل السيولة وعجز الميزانية

3-2-3-: الزكاة : تلعب الزكاة دورا هاما في تحقيق التكافل الاجتماعي من خلال توجيه أموال الزكاة لتحقيق التوزيع العادل للدخل القومي وبالتالي القضاء على مظاهر الفقر **Source spécifiée non valide.**

4-2-3 تدعيم النشاط الزراعي والنهوض به من خلال تبني عدة أساليب نذكر منها: Source spécifiée non valide.

-**إحياء المَوات** : ويقصد به "عِمارة الأرض الخَرِبة التي لا مالك لها ولا ينتفع بها أحدٌ"، وعلى هذا يكون احياؤها باستصلاحها وزرعها وجعلها منتجة مقابل انتقال ملكيتها إلى مُحْيِيها".

- **عقد المزارعة** : وهي "أَن يعامل مالك الأرض رجلا على أن يزرعها ببذرٍ لرب الأرض، وللعامل بعض ما يخرُجُ منه " ، وهذا العقد له مساهمة عظيمة في تنمية القطاع الزراعي من خلال تمكينه لملاك الأراضي الذين ليس لهم باعٌ في الزراعة من استغلال أراضيهم واستثمارها و التي تمتاز في الأغلب بمساحتها الكبيرة لأن ملاكها من الأغنياء ، كما أن هذا العقد يرافقه تشغيل للمزارعين الذين لا يقع في ملكهم شيء من هذه الأراضي .

- **عقد المساقاة**: وهو "أن يعامل غيره على نخل أو شجر أو عنب ليتعهده بالسقي والتربية على أن الثمرة لهما " ولا تقل أهميته عما سبقه من ناحية تنميته للنشاط الزراعي".

3: دور الصيرفة الإسلامية في إدارة الأزمة في الجز ائر

3-1: صيغ التمويل الإسلامية الواردة في نظام 20-2

لا شك أن نجاح تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر يتطلب إطار قانونيا وتنظيميا يشجع على الاستثمار في مختلف المنتجات الإسلامية، إن الخطوة الجريئة التي أقبلت عليها الجزائر بالإفراج عن نظام يكرس للصيرفة الإسلامية والذي ألغى القانون السابق الذي كان تحت مسمى المالية التشاركية، خطوة تستحق التثمين غير أن هناك مجموعة من النقاط التي لابد من أن تأخذ بعين الإعتبار .**Source spécifiée non valide**

-أوردت المادة الرابعة من القانون 20-02 العقود الشرعية تحت مسمى المنتجات وهو غير معهود في الإسلامية فالمنتج هو الشيء المستهلك أو المستخدم كتمويل المركبات والعقارات أما المرابحة مثلا هي العقد الشرعي الذي يبنى عليه المنتج.

-غيبت المادة الرابعة عقودا شرعية مهمة كالمزارعة والمساقاة والمغارسة رغم أهميتها في الوضع الراهن لتمويل التنمية الاقتصادية خارج قطاع المحروقات.

-أشارت المادة الخامسة إلى المرابحة التقليدية وليس المرابحة المركبة المعبر عنها في المصارف الإسلامية بالمرابحة للآمر بالشراء.

-أشارت المادة السادسة إلى أن الهدف من المشاركة وهو تحقيق الأرباح دون الإشارة إلى تحمل الخسائر من الطرفين أو الأطراف ومعروف أن المشاركة في الربح والخسارة على حسب رأس المال المساهم به هي أهم خاصية لعقد المشاركة.

-المادة السادسة تضمنت تسمية رب المال في المضاربة ب "مقرض الأموال " مما قد يحدث لبسا في فهم طبيعة المضاربة وصفة الأطراف المتعاقدة وآثار العقد فرأس مال المضاربة غير مضمون بينما القرض مضمون.

-تشرح المادة الثامنة الإجارة بشكل عام إذ لا تشير الى مآل الأصل المؤجر وعليه فإن هذا الشرح ينطبق على الإجارة العادية أو التشغيلية التي يحتفظ فيها البنك بالأصل في نهاية الإجارة وليس على الإجارة المنتهية بالتمليك.

-المادة التاسعة المتعلقة بالسلم ذكرت فيها كلمة " الدفع النقدي والفوري" التي قد لا تفي بالغرض إذ قد يفهم منها أن دفع جزء من الثمن كاف لإنفاذ العقد ومعروف أن دفع كامل الثمن في مجلس العقد شرط أساسي في عقد السلم -المادة 14 (شهادة المطابقة الشرعية) بند مهم لتحقيق الامتثال الشرعي من قبل الهيئة الوطنية للإفتاء.

-المادة 22 المتعلقة بخضوع منتجات الصيرفة الإسلامية لجميع الأحكام القانونية و التنظيمية بالبنوك و المؤسسات المالية من السابق لأوانه فهم طبيعة التوافق أو التعارض بين أحكام الشريعة في المال و الأحكام القانونية المشار إليها في النظام 20- 02.

بناء على ما سبق ورغم الثغرات التي نلمسها في النظام 20-02 إلا أن هذا لا يمنع من ضرورة المضي قدما لتكريس مبادئ الصيرفة الإسلامية التي من شانها تقديم بدائل استثمارية من خلال المنتجات التي تم الاعتراف بها من أجل تحقيق التنمية مع ضرورة اشراك الهيئة الشرعية من أجل تحديد الضوابط الشرعية الكفيلة بنجاح التمويل الإسلامي في الجزائر.

3-2 : مجالات تطبيق صيغ التمويل الإسلامية الواردة في نظام 20-02

1-2-3 تطبيقات صيغة المضاربة في البنوك الإسلامية :

مفهوم المضاربة هي عقد شركة في الربح بمال من جانب وعمل من جانب آخر، والمضاربة هي أن يعطي الرجل المال ليتجر به على جزء معلوم يأخذه العامل من ربح المال أي جزء كان مما يتفقان عليه ثلثاً أو ربعاً أو نصفاً وتسمى مضاربة أو قراضاً. وتُعد المضاربة من أهم صيغ استثمار الأموال في الفقه الإسلامي، وهي نوع من المشاركة بين رأس المال والعمل .**Source spécifiée non valide** .

والمضاربة نوعان وهما :

أ -المضاربة المطلقة: وهي أن يكون للمضارب فيها حرية التصرف كيفما شاء دون الرجوع لرب المال إلا عند نهاية المضاربة .

ب -المضاربة المقيدة: وهي التي يشترط فيها رب المال على المضارب بعض الشروط لضمان ماله وفي تطبيق صيغة المضاربة في المصارف الإسلامية تبين من الواقع العملي أن كلا النوعين من المضاربة ملائم لمعاملات المصارف الإسلامية ومن القطاعات التي يمكن لها الاستفادة من صيغة "المضاربة" ما يلي :

1 -القطاع التجاري : عن طريق تنفيذ الصفقات الخاصة بتمويل مناقصات التمويل، وكذلك العملاء الذين لديهم خبرة في التجارة فيمكن تمويل الصفقات بالكامل من قبل المصرف ويكون العميل مهمته بيع البضائع

2-القطاع العقاري : عن طريق تمويل بناء العقارات ثم يقوم العميل بالبناء وبيع الوحدات بعد ذلك.

3-القطاع الزراعي: عن طريق تمويل مشروعات تسمين الإنتاج الحيواني، المصرف بالمال والعميل بالخبرة.

2-2-3 تطبيقات صيغة المشاركة :

المشاركة في واقع التطبيق المصرفي هي: تقديم المصرف والشريك (الزبون) المال بنسب متساوية أو متفاوتة من أجل إنشاء مشروع جديد أو المساهمة في مشروع قائم بحيث يصبح كل واحد منهما ممتلكاً حصة بنسبة معلومة في رأس المال بصفة ثابتة أو متناقصة ويكون بموجبها مستحقاً للحقوق ومتحملاً للالتزامات مع توقيع عقد شرعي وقانوني بين الطرفين حاوياً لكل الشروط والحقوق والواجبات.

ومن مزايا صيغة التمويل بالمشاركة أنها صيغة مرنة ومتعددة وشاملة لكل عمليات التجارة المحلية والتصدير والاستيراد والتمويل الزراعي والصناعي والحرفي والمهني**Source spécifiée non valide.** وتميَّز نظام التمويل بالمشاركة بميزة خلوه من التعامل بسعر الفائدة المحرمة وكل شبهات الربة، كما يتميز بخلو التمويل من أسعار الفائدة المحددة فهو يخفض من تكلفة السلعة المنتجة ومن ثم أسعارها التي يدفعها المستهلك ،كما أن العميل «أي الشريك» يكون مساهماً في رأسمال المشاركة مما يجعله أكثر حرصاً على نجاحها وفق الأسس والضوابط المتفق عليها.

كما تميزت هذه الصيغة بتخطيها لحاجز الضمانات الذي كان يمثل عقبة في الوصول لصغار المزارعين والمنتجين والمستثمرين والحرفيين، وبالتالي نجحت المصارف الإسلامية في جذب هذا القطاع الهائل والمؤثر في زيادة الدخل القومي للبلاد. **Source spécifiée non valide.** كما أن المشاركة المتناقصة تتيح فرصة تمليك مشروعات للمستثمرين بطريقة ميسرة ومريحة خاصة الحرفيين والمهنيين والأسر المنتجة وصغار المستثمرين، إذا تعتبر المشاركة مرنة وملائمة لكل أوجه تمويل النشاط الاقتصادي والاجتماعي مما يساعد على أن تؤدي المصارف الإسلامية الدور دورها

ففي صيغة المشاركة عدالة بين طرفي التعامل، فالأطراف شركاء في الربح والخسارة وفق قاعدة "الغنم بالغرم" كما أن المشاركة المنتهية بمرابحة تتيح فرصة عظيمة لأحد الشريكين لامتلاك نصيب الشريك الآخر برضى الطرفين.

3-2-3 تطبيقات صيغة المر ابحة في البنوك الإسلامية :

تعتبر صيغة المرابحة من أهم الأساليب التمويلية المعتمدة من طرف العديد من البنوك الإسلامية نظرا لانخفاض مخاطرها وتتعامل البنوك عموما بالمرابحة للآمر بالشراء التي تتلاءم مع المؤسسات التي تبحث عن التمويل الجزئي من خلال تمكينها من الحصول على السلع المنتجة و المواد الخام و الآلات و المعدات من داخل الوطن وخارجه عن طريق الاستيراد ، وذلك بتحديد مواصفات السلع التي تحتاجها و تعيينها للبنك الإسلامي ، الذي يقوم بشرائها بعد الحصول على وعد من طرف المؤسسة ، ليقوم بعدها ببيعها مرابحة لها ، واستيفاء ثمنها دفعة واحدة أو على أقساط حسب الاتفاق بينهما ، وفق هاته الطريقة يتم تمويل رأس المال العامل لهذه المؤسسات . حبيب بن باير وآخرون **Source spécifiée non valide.**

4-2-3 تطبيقات صيغة الإجارة : تستخدم هذه الصيغة وفق أسلوبين:

-الإجارة التشغيلية: وهي أن يقوم البنك الإسلامي بتمليك عميله المستأجر منفعة أصل معين لمدة معينة خلال مدة معينة مقابل أجر معين، على أن يتم إعادة الأصل إلى البنك في نهاية مدة الإيجار، وفي هذه الحالة يتحمل المستأجر المصاريف التشغيلية فقط بينما يتحمل البنك المصاريف الرأسمالية لهذا الأصل المؤجر **Source spécifiée non valide.** .

-الإجارة المنتهية بالتمليك: وتختلف هذه الصيغة عن سابقتها في أنها تنتهي بتملك المستأجر للأصل في نهاية العقد، وذلك بعد تسديد كامل الأقساط المتعلقة بالأصل المؤجر وفق شروط يتفق عليها مع البنك مالك الأصل.

5-2-3 تطبيق عقد الاستصناع في البنوك الإسلامية :

يمكن استخدام عقد الاستصناع في صناعة المصبرات والتعليب، إضافة إلى مجال المقاولة وتشييد المباني بمختلف أنواعها ووظائفها .**Source spécifiée non valide.**

6-2-3 تطبيق عقد السلم : حدد مؤتمر دبي للمصارف الإسلامية أسلوبين لتطبيق عقد السلم هما:

- أن يشتري البنك سلعة معينة مؤجلة يدفع ثمنها فورا.

- أن يبيع البنك سلعة مؤجلة التسليم ويتقاضى ثمنها فورا .

أما مجالات التطبيق فنختصرها موجزة في **.Source spécifiée non valide** :

-تمويل القطاع الزراعي : حيث يطلب المزارع تمويلا قصير الأجل بغرض استيفاء مستلزمات الإنتاج، ويحصل البنك في المقابل على جزء من المحصول نهاية الموسم الزراعي.

-تمويل الحرفيين والصناعات الصغيرة: من خلال إمدادهم بالمال اللازم لاقتناء مستلزمات الإنتاج ويحصل البنك على المنتجات ويقوم بتسويقها.

-تمويل الغارمين: يتولى البنك تمويل المعسرين ويتسلم لاحقا منتجاتهم.

-تمويل التجارة الخارجية: من خلال تمويل عمليات استيراد المواد والمنتجات وتمويل العمليات الموجهة للتصدير

-تمويل التكنولوجيا والأصول الثابتة: يتولى البنك تمويل الاستثمارات الخاصة بالمؤسسات ويحصل مستقبلا على جزء من منتجاتهم.

سبق وأن ذكرنا أن النظام 20-02 الصادر بتاريخ 15 مارس 2020 غيب مجموعة من الصيغ التي يمكن لها أن تكون دعما للقطاع الزراعي و فيما يلي تحديد لمجالات تطبيقها في حال تم تعديل النظام بإدراجها (حسب ما تراه الهيئة الشرعية مناسبا)

-تطبيق صيغة المزارعة: يتم تطبيقها وفق الصور التالية **Source spécifiée non valide.** :

-أن تكون الأرض والمدخلات من قبل أحد الطرفين على أن يقوم الآخر بالعمل.

-أن تكون الأرض وحدها من قبل أحد الطرفين على أن يقوم الآخر بكل العمل.

-أن تكون الأرض والمدخلات من طرف والمدخلات من طرف آخر.

-أن تكون الأرض من طرف والمدخلات من طرف ثاني والعمل من طرف ثالث.

-تطبيق المساقاة من حيث الأجل: تعتبر المساقاة صيغة تمويلية قصيرة الأجل تنتهي بجني المحصول و تقسيمه، إلا إذا كان هناك اتفاق بين الطرفين على إعادتها لدورات زراعية متعددة، وتكون في أكثر من صورة .**Source spécifiée non valide** :

-أن يقوم البنك بسقي الأرض التي يعجز عنها أصحابها، بحيث يدفعها إلى من يرغب في العمل بأجرة معينة ويكون دور البنك هو توفير التمويل اللازم لجلب المياه وتوفير أدوات السقي ويقسم الناتج بين البنك وصاحب الأرض.

-كما يمكن تطبيق الصيغة الثلاثية كما هو الحال في المزارعة.

-**القرض الحسن** : ويندرج هذا الأسلوب ضمن المشاريع الخيرية أين يقوم البنك الإسلامي بتقديم قروض للراغبين في تمويل استثماراتهم ويسترجع قيمة القرض في نهاية المدة المتفق عليها دون فوائد أو أعباء.

3 : الـدور التنموي لصيغ التمويل الإسلاميـة

1-3 الدور التنموي لصيغة المضاربة: توفر صيغة المضاربة عدة مز ايا منها :

-المساهمة في توفير الموارد المالية لصغار الحرفيين مما يخفض معدلات البطالة.

-حشد المدخرات المالية وتحويلها إلى استثمارات كبرى من خلال استخدام الصكوك الإسلامية (صكوك المضاربة)

رغم ما توفره صيغة المضاربة من مزايا إلا أن البنك الإسلامي لابد من ضرورة التحوط من خطر فقدان رأس المال .

2-3الدور التنموي للمشاركة .Source spécifiée non valide

-تتميز بتخطيها حاجز الضمانات والذي يعتبر عقبة أمام صغار المستثمرين في الحصول على التمويل مما يساهم بشكل كبير في زيادة الدخل الوطني.

-تعمل صيغة المشاركة على تمويل رأس المال العامل مما يساعد على توفير السيولة اللازمة لحسن سير المشروع مما يساهم في توظيف الطاقات العاطلة.

–تعمل صيغة المشاركة على توجيه الموارد المالية نحو الاستثمارات الحقيقية.

3-3 الدور التنموي لصيغة المرابحة: على الرغم من أن هذه الصيغة لا تقدم تمويلا مباشرا للمشاريع الإنتاجية إلا أنها تتيح الحصول على السلع العينية مما يشجع على زيادة الطلب عليها ومن ثمة زيادة الأرباح للمنشآت المنتجة لتلك السلع.

3-4 الدور التنموي لعقد الإجارة : يلعب هذا النوع دورا هاما في تمويل التنمية خاصة في الدول الإسلامية من خلال **.Source spécifiée non valide** :

-تخفيض تكاليف الاستثمار وزيادة الأرباح مما يعمل على زيادة القدرة الشرائية للمستهلكين، ويرافق ذلك زيادة الطلب الفعال مما يؤدي من جديد إلى زيادة الإنتاج

-تخطيها لحاجز الضمانات يمنح فرصة كبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل مما يساعد على توفير مناصب العمل.

-تنمية الزراعة من خلال توفير مختلف الآلات والمعدات التي يحتاجها المزارعين.

-الحد من التضخم لإتاحته الحصول على تمويل عيني بدل التمويل النقدي مما يحد من حجم الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد.

3-5 الدور التنموي لصيغة المزارعة :

-تحقيق الأمن الغذائي والاجتماعي من خلال توفير الاحتياجات في ظل العجز المتزايد في تلبية هاته الاحتياجات من الإنتاج المحلي في معظم الدول الإسلامية.

-توفير مدخلات القطاع الصناعي من المواد الأولية.

-توظيف الطاقات العاطلة وتوجيهم نحو القطاع الزراعي مما يساعدهم على تملك منافع الأراضي الزراعية من خلال توفير بعض المعدات اللازمة لاستصلاحها في إطار برنامج "الأرض لمن يخدمها."

6-3 الدور التنموي لعقد الاستصناع : Source spécifiée non valide.

-يقوم الاستصناع على طلب سلع بمواصفات معينة، مما يعني أن هناك حاجة فعلية إليها وهذا بدوره يؤدي إلى تحقيق التوازن بين العرض والطلب وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

-يعتبر أسلوبا جيدا لتمويل أصحاب المشروعات الصغيرة

يتيح عقد الاستصناع التفاعل مع أسواق المال وتوفير مصادر التمويل اللازمة للمشروعات الصغيرة عن طريق إصدار صكوك استصناع وطرحها للاكتتاب

واستخدام حصيلتها في تمويل وتنمية المشروعات الصغيرة .

7-3 الدور التنموي للسلم: يساهم هذا النوع من العقود في: **Source spécifiée non valide.**

أ-توفير رأس المال الثابت للمؤسسات من خلال توفير الأصول الثابتة اللازمة لقيام المصانع- ب-تمويل الحرفيين وصغار المنتجين وتخفيض تكاليف التمويل

ت-تمويل الصادرات، ث-تمويل راس المال العامل من خلال قيام البنك بتوفير السيولة الازمة والحصول، ث-تمويل راس المال العامل من خلال قيام البنك بتوفير

السيولة الازمة والحصول في المقابل على جزء من الإنتاج في تاريخ لاحق.

ج -تمويل عجز الميزانية: من خلال اصدار صكوك سلم لتمويل العجز المالي في ميزانية الدولة.

خلاصة :

من خلال الدراسة التي أجريناها ومن خلال البدء في التطبيق الفعلي لصيغ الصيرفة الإسلامية تم التوصل الى النتائج التالية:

النتائج :

-تطبيق نظام 20-02 وتجسيد الصيغ الواردة فيه سيسهم بشكل كبير في توفير مصادر تمويلية خارج قطاع المحروقات.

-تتميز الصيغ الإسلامية بمرونة عالية مما يجعلها تتناسب مع مختلف القطاعات الزراعية، الصناعية التجارية، الخدمية .

-قدرة منتجات المالية الإسلامية على معالجة الازمات الاقتصادية، وعلى التكيف والاستمرار والتضامن في مواجهة الازمات المختلفة

-التوجه نحو الصيرفة الإسلامية من شأنه تشجيع الادخار ومحاربة ظاهرة الاكتناز .

التوصيات: بنا على ما جاء في دراستنا وقصد اقتراح حلول للتخفيف من أزمة جائحة كورونا التي أثرت بشكل كبير على اقتصاديات الدول الكبرى عامة، والجزائر بشكل خاص وقصد إعطاء البدائل الممكنة خاصة في ظل تراجع صادرات النفط نقترح ما يلي :

-التوجه نحو فتح بنوك إسلامية بدل الشبابيك مما يشجع الفرد الجزائري أكثر ويزيد من ثقته في شرعية المعاملات التي يقوم بها البنك.

-إشراك الهيئة الشرعية في تحديد الضوابط الشرعية التي تحكم صيغ التمويل الإسلامية لضمان تحقيق الأهداف التي صممت من أجلها .

-إعداد الأطر التنظيمية والتشريعية لإصدار قانون خاص بالصكوك الإسلامية لما تلعبه هاته الأداة التمويلية من دور في سد عجز الموازنة العامة للدولة

-التوجه نحو إصدار صكوك سيادية تساهم في تنشيط بورصة الجزائر .

-الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في مجال الصناعة المالية الإسلامية.

-النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الاعتماد على الصيغ الإسلامية التي تتناسب مع نوع نشاطها.

-دعم الحرفيين واصحاب المهن بإصدار صكوك إجارة إسلامية.

-دعم القطاع الفلاحي من خلال تبني صيغ المساقاة والمزارعة والمغارسة.

المراجـــع:

1. ويكيبديا (30-04-2020) جائحة فيروس كرونا،

تم الاسترداد من ويكيبيديا http://ar.wikipedia.org/wiki

2. هاني عبد اللطيف(24-3-2020)، آثار كورونا الاقتصادية: خسائر فادحة ومكاسب ضئيلة ومؤقتة، تم الاسترداد من http://studies.aljazeera.nat

3. رباح أرزقي وها نغوين، (14-04-2020) التعامل مع صدمة مزدوجة: جائحة فيروس كورونا وانهيار أسعار النفط تم الاسترداد من:

https://www.albankaldawli.org/ar/region/mena/brief/coping-with-a-dual-shock-coronavirus-covid-19-and-oil-prices

4.صندوق النقد الدولى (16-04-2020/) صندوق النقد الدولي في مواجهة حائحة كوفيد19 تم الاسترداد من http://www.imf.org

5. منذر قحف(2004) ، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي) ، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب ،الطبعة الثالثة ، جدة

6. فؤاد عبد اللطيف السرطاوي(1999)، التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص، الطبعة الأولى دار المسيرة، عمان.

7. محمد محمود العجلوني(2008)، البنوك الاسلامية أحكامها مبادئها وتطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان

8. فؤاد السرطاوي(1999)، التمويل الاسلامي ودور القطاع الخاص، دار المسيرة للنشر

9. البيلي حسن محمد إسماعيل(1993)، التخريج الشرعي لصيغ التمويل الإسلامي، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات ندوة حول صيغ تمويل التنمية في الإسلام، الدورة 29، الخرطوم، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية.

10. قويدري محمد، سبع فاطمة الزهراء(2018) أساسيات صيغ التمويل الإسلامي المطبقة في الاقتصاد الإسلامي، مجلة التراث، المجلد 8، العدد 1 ،ص288

11. حسين بلعجوز (2009) ، مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية و البنوك الكلاسيكية ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، القاهرة .

12. حسين بلعجوز، مرجع سابق، نفس الصفحة

13. قويدري محمد، سبع فاطمة الزهراء، مرجع سابق، ص 290

14. فادي محمد الرفاعي (2004)، المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان

(2010) المعايير الشرعية، المعيار 17 خاص بالصكوك الإسلامية AAOIFIهيئة 15.

16.عبد العزيز فهمي هيكل(1983)، مدخل إلى الاقتصاد الإسلامي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت

17. لحسين بلعسري (2020)القواعد الشرعية لتخصيص الموارد والسلع الضرورية في ظل الظروف الاستثنائية ، أزمة كورنا نموذجا، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمي ، العدد95 ،

18.الصفحة الشخصية على الفاسبوك للخبير في المالية الإسلامية، يونس صوالحي، ماليزيا تاريخ الاطلاع 24مارس 2020.

19.صحيفة الاقتصادية (01-05-2009) صيغ التمويل الإسلامية المضاربة ، تم الاسترداد من : https ://www.aleqt.com/2009/05/01/article_51171.html

20 . عقد المشاركة وتطبيقاته في المصارف الإسلامية(2015)، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 415

21. عبد الهادي يعقوب، سراج الدين عثمان مصطفى(1994): المشاركة – أحكامها وضوابطها الشرعية والمصرفية – الطبعة الثانية، مطبوعات بنك الخرطوم

22 . حبيب بن بار ،عبد القادر عبد الرحمن(2010) تطبيقات صيغ التمويل المصرفي الإسلامي القائمة على مبدأ الدين التجاري، مجلة دفاتر اقتصادية، الجلفة، المجلد 1 ، العدد1، ص109

23 . محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان(2007)، المصاريف الإسلامية: الأسس النظرية والتطبيقات العملية الطبعة الأولى دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان .

24. مصطفى أحمد الزرقا،(2020) عقد الاستصناع ومدى أهميته في الاستثمارات الإسلامية المعاصرة، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، جدة

25 . أمين قسول (2018)، الطبيعة التنموية لصيغ التمويل والاستثمار القائمة على مفهوم المديونية بالبنوك الإسلامية – تحليل نظري -، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية العدد19، ص 49-50

26. عبد الرزاق معايزية، جمال سالمي(2018)، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أم البواقي، العدد 09، ص891

27.عبد الرزاق معايزية، جمال سالمي، المرجع السابق، ص 893.27

28. سعيدي خديجة، (2017) صيغ التمويل الإسلامي كآلية لتفعيل التنمية المستدامة في الجزائر –بنك البركة نموذجا-مجلة المشكاة في الاقتصاد والتنمية والقانون، المجلد الأول، العدد السادس، ص186

29 . أمين قسول، المرجع السابق، ص54

30 . أشرف محمد دوابة (2010)، دراسات في الاقتصاد الإسلامي، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع و الترجمة الطبعة الأولى، مصر،

31 . أمين قسول، المرجع السابق، ص52